

العمل العسكري، وأخطر سيناريو يمكن وقوعه في مثل هذه الحالة يتمثل في دخول الدول العربية والأطراف الخارجية على الخط والاستحواذ على هذه الأجنحة وتسخيرها لصالح مشاريعها السياسية.

والى أي من تلك المشاهد يمكن أن نصل، ينبغي الإشارة إلى عدة مؤشرات:

١- تراكم عدة معطيات تدل على مدى اتساع الخلافات في داخل أطر ومؤسسات وتوجهات الحركة الفصيل الرئيسي وعماد السلطة الفلسطينية الأول، فيما يتعلق بمن يملك القدرة والتوجيه.

فاليوم يتحدث البعض عن الجيلين القديم والجديد في فتح، وضرورة أن يأخذ الشباب دوره الحقيقي في مؤسسات الحركة، وهذا يدخل لمن يدركون كُنْة الحركة ضمن الصراعات المستمرة في الجسم الفتاوي.

وهذا الصراع كان موجوداً أصلاً حتى في ظل وجود عرفات ولا يخفى على أحد ما حدث في قطاع غزة من انقسام واضح في حركة فتح بين تيار المفسدين وتيار الإصلاحيين، (حسب وصفهم)، وحالة الصراع القائمة هذه من المرجح أن تشهد أكثر الآن بعد غياب الرئيس عرفات، وهذا ما لمسناه من تحركات بعض القادة الفلسطينيين الذين ظهروا فجأة ليتصدروا مكاناً سياسياً رغم أنهم تعرضوا للإهانة من قبل حركة فتح قبل عدة أشهر.

وهذا يعطي مؤشراً أن من يسعون لتولي قيادة الشعب الفلسطيني من بعض الشخصيات مرفوضون من قبل شريحة كبيرة من حركة فتح، لذلك سيسعى جزء من هذه الحركة لإيجاد بديل لهم، ومن هنا يبدأ الصراع، ويتوقع الكثير من المراقبين أن يكون هناك صراع في حركة فتح فقط التي تشكل العمود الفقري للسلطة الفلسطينية خلال الفترة القادمة.

ويتوقع البعض أيضاً أن تشهد الساحة الفلسطينية

تدخلات داخلية وخارجية (عربية) لتوقف هذه الحالة أو تضغط في اتجاه وقفها بحيث يتم الاتفاق على اختيار قيادة مشتركة تمثل التيارين، تيار الرئيس عرفات وتيار ما يسمى بالإصلاحيين، وهذه القيادة ستواجه عقبة من كافة القوى الفلسطينية والتي دعت إلى تشكيل قيادة فلسطينية موحدة لفترة انتقالية محددة ومن ثم إجراء انتخابات فلسطينية شاملة واختيار من يقود هذا الشعب حتى بعد عرفات، وهذه الفئة لن تلجأ إلى الاقتتال فيما بينها.

٢- وجود صراع بين قيادة فتح في الداخل ممثلة في أبو مازن وقيادة الخارج ممثلة في فاروق القدومي وزير خارجية دولة فلسطين ورئيس حركة فتح.

فقد سارعت قيادة الداخل لتعيين أبو مازن خلفاً لعرفات في رئاسة المنظمة؛ لتفوت الفرصة على القدومي وفريق المنظمة التاريخي في الخارج الذي يرفض التنازلات ويدعو للعودة للمربع الأول، واستئناف العمليات العسكرية ضد (إسرائيل) طالما فشل الخيار السلمي ومزق شارون بنفسه اتفاقات أسلو، ولكنها أعطت في المقابل القدومي رئاسة حركة فتح.

القدومي وهو على رأس فتح ربما يكون أكثر تأثيراً، ومعروف عنه أنه مؤيد للمقاومة المسلحة على عكس المنظمة الملتزمة بالتسوية السلمية، وقد أصدر بياناً في يوم وفاة عرفات ١١ تشرين الثاني/نوفمبر يقول فيه: «إنه حان الوقت للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أن تجتمع خارج الأرض المحتلة للحفاظ على سرية عملها وقراراتها وإتاحة الفرصة لكل أعضائها أن يتخلصوا من الضغوط النفسية التي تفرزها الأوضاع التي تحيط بهم في الأراضي المحتلة»، وأنه «لا بد من مشاركة جميع فصائل المقاومة في اتخاذ القرارات السياسية حتى نعزز وحدتنا الوطنية في إطار قيادي موحد».

لكن القدومي رغم حجم التأييد له فهو يفتقد إلى أمرين: الأول التواجد في منطقة الصراع الأساسي مناطق

السلطة الفلسطينية، وثانيهما أنه يفتقد إلى عناصر القوة التي كانت بيد عرفات وهي المال والسلاح والرجال.

وينبغي ألا نغفل هنا مغزى بيان كاتب شهداء الأقصى المحسوبة على حركة «فتح» التي كان يتزعمها الرئيس عرفات والذي دعت فيه نشطاءها إلى ضرب (إسرائيل) «في كل مكان»، وحملت الحكومة الإسرائيلية مسؤولية موته.

٣- وجود انقسامات أخرى في فتح فيما يتعلق بصورة التسوية المستقبلية مع (إسرائيل) بين أنصار المقاومة وأنصار وقف الانتفاضة نهائياً ووقف عسكريتها، وقد ظهر هذا قبل وبعد وفاة عرفات بين من يسمون «معتدلين» يقبلون تسويات وتنازلات في المفاوضات مع (إسرائيل)، ومن يسمون «متشددين» ممن يرون أن خيار المقاومة هو الأفضل، أو داخل الفصائل المناهضة الأخرى أو حتى أجهزة أمن السلطة الفلسطينية التي يتنافس بعض رؤسائها على السلطة أيضاً.

٤- وجود حالة استقطاب داخل فتح بشأن الانتخابات على خلفية اختيار مرشح الحركة للانتخابات الرئاسية.

صحيح أن طريقة سد الفراغ في السلطة معروفة، حيث سيتولى رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني القيادة المؤقتة في حال وفاة الرئيس -وفق مسودة الدستور الفلسطيني- ولكن في الحالة الفلسطينية هناك مؤسسات موازية لها كلمتها أبرزها المؤسسات الحركية والأمنية، ومن الوارد أن تلعب اللجنة المركزية لفتح دوراً في اختيار زعيم فتح التالي، ومن ثم رئيس السلطة الفلسطينية.

وكان ناطق باسم كاتب شهداء الأقصى طلب عدم الكشف عن هويته قال لوكالة «فرانس برس»: «لا ندعم أبو مازن» في الانتخابات الرئاسية وقرروا تأييد ترشيح مروان البرغوثي.

ودعا عضو اللجنة المركزية لحركة فتح صخر حبش بدوره إلى ضرورة الفصل بين منصب رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ورئاسة السلطة الفلسطينية، مؤكداً بذلك ترشيح مروان البرغوثي للمنصب. وقال حبش «اللجنة المركزية لم تناقش مسألة ترشيح ممثل لها لانتخابات رئاسة السلطة ولا زال علينا الاجتماع والتشاور لتحديد مرشح الحركة». ورأى أن «منصب رئيس منظمة التحرير أهم بكثير من منصب رئيس سلطة الحكم الذاتي وأنه من الأفضل أن يقوم مسؤول كفاء وقادر مثل أبو مازن بتخصيص جل وقته لهذا المنصب».

واعتبر حبش أنه يتوجب على اللجنة المركزية لحركة فتح أن تعقد اجتماعاً بحضور رئيسها فاروق القدومي وعضوي اللجنة الآخرين محمد جهاد ومحمد غنيم الذين يقيمون جميعاً خارج الأراضي الفلسطينية.

انقسامات ترسم سيناريوهين

هذه الانقسامات والاستقطابات تقود إلى رسم سيناريوهين في تحديد طريقة اختيار الرئيس الفلسطيني

